

## كوا ليسا

## هل ستشكل الانتخابات المبكرة طوق نجاة لأردوغان

■ د. هدى رزق

مع إعلان المجلس الأعلى للانتخابات في تركيا الأول من تشرين الثاني المقبل موعداً للانتخابات المبكرة، بعد فشل مفاوضات تشكيل ائتلاف حكومي بقيادة حزب العدالة والتنمية، قال أردوغان، الذي تعوّد على تخطي الدستور، بأنه سيقدّم الحملات الانتخابية للحزب، على رغم الانتقادات التي وجهت إليه من قبل المعارضة في انتخابات 7 آب الماضي، يظهر عدم ثقة بقدرات رئيس الحزب أحمد داوود أوغلو على اجتذاب الناخب التركي.

في هذه الأجواء يأتي نشر قانون الإعلام الكيفي في الجريدة الرسمية ليحد من نشاط المعارضة، ويسمح لوكالات وسائل إعلام مقربة من العدالة والتنمية بممارسة عملها من دون قيود. وتعتبر الانتخابات المبكرة بمثابة فرصة جديدة لأردوغان من أجل الحصول على غالبية تتيح لحزبه تأليف حكومة منفرداً وتعديل الدستور، ويرى كثيرون أن الانتخابات المبكرة هي الحل الوحيد للخروج من الأزمة التي وقعت فيها البلاد.

تطلع أردوغان إلى هذه الانتخابات وكأنها ستؤمّن له ولحزبه طوق نجاة. ويعتبر بعض المقربين من العدالة والتنمية، أنّ أحزاب المعارضة إخطأت برفضها المشاركة في الحكومة الانتخابية، ويتهم دولاً بعينها بالعمل على استغلال صعوبات تشكيل الحكومة لإثارة المشاكل للدولة التركية، ليس لحزب العدالة والتنمية وحكومته ورئيس الدولة فقط، بل إن المستهدف هو مشروع تركيا الدولة القوية اقتصادياً، والناشطة في السياسة الخارجية إقليمياً ودولياً، كذلك مشروع تركيا الجديدة الذي أعلن أردوغان إيجازه في 2023.

لكن استطلاعات الرأي الأولية أشارت إلى أن الانتخابات

المبكرة لن تحدث تغييراً يذكر في نتائج الانتخابات الماضية، ما يعني عودة البلاد لدوامه الحكومة الائتلافية من جديد. ربما سيستمر عمل الحكومة الانتخابية إلى مرحلة لاحقة إذا لم يحسم أحد الأحزاب السياسية غالبية برلمانية في الانتخابات المقبلة. وفي سعيه لتأليف الحكومة يخلق حزب العدالة والتنمية من احتمال قيام وزراء من حزب الشعوب الديمقراطي، بشكل عقبة أمام أعمال هذه الحكومة، على رغم أن عددهم سيكون قليلاً، وكانت أحزاب المعارضة قد اتهمت أحمد داوود أوغلو بمحاولة اختراقها لأنه حاول تخطي قرار حزب الشعب الجمهوري والحركة القومية بالمقاطعة، وأرسل دعوات شخصية إلى نواب هذه الأحزاب للمشاركة في الحكومة. إن استطاع كسب أحد نواب الحركة القومية إلى جانبه، الأمر الذي حمل الحزب على تخييره بين الاستقالة أو الإقالة. والجدير بالذكر أن مشاركة حزب الشعوب الديمقراطي في الحكومة الانتخابية لا يتم بشكل اختياري من قبل حزب العدالة والتنمية بل بحسب المادة 114 من الدستور، التي تشرح طريقة تشكيل الحكومة الانتخابية من كل الأحزاب السياسية المشاركة في البرلمان، حيث يكون عدد الوزراء من كل حزب بنفس النسبة لعدد النواب في البرلمان، ولقد أكد حزب الشعوب الديمقراطي المشاركة في العملية الانتخابية فهو مستعد لهذه الانتخابات البرلمانية المبكرة، التي ستجري في الأول من تشرين الثاني المقبل، وسيشارك بثلاثة وزراء. كما أنه أكد أنه سيسعى إلى توفير الأمن والسلام وتأمين العملية الانتخابية في هذه الأجواء المتأزمة، من أجل تحقيق العدالة وأفضح مسؤولو الحزب عن نيتهم عدم ترك الساحة لحزب العدالة والتنمية، لا سيما للذين لا يرغبون له أي حضور في أي ساحة ويحاولون تهميشه وإقصائه، يطمح الحزب للعب دور بارز في البلاد كما يبدو بعد أن أبرزت الأحداث أن المعركة الانتخابية بين حزب

قال مصدر عسكري شارك في مفاوضات اتفاق الزبداني إنّ الاتصالات لنفس الاتفاق عمرها أكثر من شهر، وكانت تتعثّر كلما كان لدى الأتراك أمل بمحاصرة موقع سوري حساس في شمال سورية، ولهذا تعرّض مطار كويرس لضغط شديد للمقايضة بفك الحصار ووقف النار بينه وبين الزبداني، ولما ضاق وضع مسلحي الزبداني وضمدت المواقع السورية صار لا بد من الاستسلام للشروط التي وضعها الجيش السوري.

## الوكالة الذرية: إيران توسع البناء في موقع بارشيين

## باور: أميركا ستصبح معزولة إذا رفضت الاتفاق النووي



قدرة الولايات المتحدة على السعي لفرض عقوبات في مواقف أخرى، لأن ذلك سيعطي انطباعاً بأن «الولايات المتحدة هي قوة عظمى تريد إبطال الآم (بالدول الأخرى) لمجرد إزلال الألب بها».

ودعت المندوبة الأميركية أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب إلى التفكير بجدية في تأثيرات التصويت بـ«لا» على الدبلوماسية الأميركية. وقالت إن «نحن اتخذنا مساراً وحيداً بعيداً من الجميع يبدو مرتفعاً جداً».

وحذرت باور من أنه «إذا رفض الكونغرس الاتفاق، فإننا ستعرض للعالم صورة أميركا مقسمة داخلياً ولا يمكن الوثوق بها وتتجاهل آراء الأطراف الذين صممنا ووضعنا معها العقوبات».

وفي السياق، قال السيناتور الأميركي الديمقراطي ريتشارد دوربين «أقربنا كثيراً مشيراً إلى ضرورة حشد 34 صوتاً ضرورية لدعم فيتو الرئيس إذا رفض الكونغرس الذي يهيمن عليه الجمهوريون الاتفاق».

وقال مساعدون في مجلس الشيوخ أنهم يتوقعون الوصول إلى هذه النسبة المطلوبة قبل أن يعود الكونغرس من عطلة في الثامن من أيلول. ويجب أن يصوت الكونغرس على الاتفاق قبل حلول 17 أيلول.

لكنهم يقرون في الوقت نفسه أن حصولهم على 41 صوتاً متفكهم من منع «قرار الرفض» المتوقع من دون أن يحتاج أوباما إلى استخدام الفيتو يظل مشكوكاً فيه، في حين يرى البيت الأبيض ومؤيدوه أن هذا الفارق في غاية الأهمية.

وإذا اضطر أوباما إلى استخدام الفيتو، الموعود سيجرعه هذا من الزعم بأن الاتفاق الذي أبرمته القوى العالمية الست مع إيران يحظى بتأييد سياسي واسع. ويقول مؤيدو الاتفاق إن الظهور بموقف موحد سيدعم موقف المجتمع الدولي في الضغط على إيران حتى تلتزم بالاتفاق الذي يقضي بتخفيف العقوبات على إيران مقابل فرض قيود على برنامجها النووي.

وأظهر استطلاع للرأي أجرته وكالة «رويترز» الانقسام الحزبي الشديد بشأن الاتفاق فقار تفتت نسبة الجمهوريين المعارضين له إلى 45 في المئة من 30 في المئة في نيسان. بينما عارض الاتفاق 16 في المئة من الديمقراطيين الذين شاركوا في الاستطلاع.

إلى ذلك، حذرت السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة سامانثا باور من أن الولايات المتحدة ستصبح معزولة على الساحة الدولية، وسيضاهل نفوذها في حال رفض الكونغرس الاتفاق النووي مع إيران.

وفي مقال نشرته مجلة «بوليتيكو» قالت باور إن تصويت الكونغرس بـ«لا» على الاتفاق سيجعل من الأضعف على الولايات المتحدة حشد الدعم لفرض عقوبات مستقبلية، أو إقامة الشراكات مع الدول التي تشترك معها في الرؤية لمواجهة الأزمات.

وتحيت باور وتقول إنه «إذا رفضت الولايات المتحدة هذا الاتفاق، فإننا سنعزل أنفسنا فوراً عن الدول الأخرى التي أمضت نحو سنتين وهي تعمل مع المفاوضين الأميركيين لصياغة أصعب بنود».

وقالت المندوبة الأميركية إن رفض الاتفاق سيقوض

وزعم التقرير قيام طهران بإنشاء مبنى صغير إضافي في موقع بارشيين العسكري، وهو ما تم رصد عبر الأقمار الصناعية، وقالت إنه «منذ التقرير السابق (الصادر في أيار) شوهدت في قسم خاص من موقع «بارشيين» الذي يخضع لمراقبة قمر صناعي تابع للوكالة، حركة سيارات ونقل أجهزة ومواد إشعاعية يحتمل استخدامها في بناء منشآت».

وأشارت الوكالة إلى ما تضمنته الصور الجوية المتلقية، وقالت: «إنه فضلاً عن ذلك يبدو أن قسماً جديداً قد أضيف إلى المنشآت الموجودة في بارشيين».

وجاء في جانب آخر من التقرير بأن أي نشاط لبناء منشآت في بارشيين بعد شباط 2012 «يقبل قدرة الوكالة على التثبت من صدقية الجانب الإيراني بصورة مؤثرة».

أكد مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية رضا نجفي، أن التقرير الجديد للوكالة يؤكد من جديد سلمية برنامج إيران النووي مع استمرار إشراف الوكالة الدولية على هذا البرنامج.

وقال: «إن التقرير الجديد للوكالة والذي يعد الأول من نوعه عقب الاتفاق النووي، يشير في مختلف ثناياه على إلغاء قرارات مجلس الأمن السابقة كافة بحق إيران وذلك عبر القرار الجديد المرقم 2231».

وأعرب المسؤول الإيراني عن أسفه لذكر التقرير تفاصيل وجزئيات غير ضرورية في ثناياه، مشيراً إلى أن هذا الأسلوب في كتابة التقارير لا يفي احتياجات عدة في السابق من دول عدم الانحياز.

وأوضح أن التقرير الجديد يذكر أن طهران قامت بإنشاء مبنى صغير إضافي في موقع بارشيين العسكري، شتداً على أن إيران ليست بحاجة إلى إذن من أي أحد في ما يخص إنشاء أي أبنية في أي موقع من مواقعها.

وأكد نجفي أن تقرير الوكالة يؤكد صدقية إيران في ما يخص تطبيق الإجراءات الطوعية المنصوص عليها في اتفاق جنيف، مشيراً إلى أن أهمية هذا الأمر تكمن في إدراج تفتيت تصويت إيران في خطة العمل المشترك الشاملة أيضاً، حيث رفع الحظر يكون منوطاً بهذا الأمر.

ونوه إلى أن تقرير الوكالة الأخير ليس فيه فرق كبير مع التقارير السابقة، قائلاً: «إن الوكالة الدولية ليست لها شيء جديد لتذكره في ما يخص واجباتها المتعلقة بإيران واكتفت بتكرار التقارير السابقة مع تغيير طفيف في الأرقام والأعداد».

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أكدت في تقريرها الأخير، التزام طهران بالاتفاق جنيف. وشدد على أن جميع الأنشطة النووية السلمية لإيران في المنشآت النووية الإيرانية تجري تحت إشرافها، ولم يسجل أي انحراف عن الأهداف السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

وأشار التقرير إلى الإجراءات الطوعية التي تقوم بها إيران وفقاً لاتفاق جنيف، وأضاف: «إن الوكالة تؤكد صحة هذه الإجراءات التي تقوم بها إيران». وأوضح أن إيران قامت لأول مرة على خريطة الطريق في 15 آب الحالي، عندما قدمت معلومات لتسوية المشاكل السابقة.

## كارتر: «داعش» وروسيا أكبر خطرين يواجهان الولايات المتحدة



وضع وزير الدفاع الأميركي إشتون كارتر مجدداً تنظيم «داعش» وروسيا على قائمة المخاطر التي قال إنها تهدد الأمن القومي الأميركي.

وأوضح رئيس «البنطاغون» في تصريحات أمام عناصر من مشاة البحرية في ولاية كاليفورنيا، أن الخطر الأكبر هو «الظاهرة الكريهة التي يطلق عليها «داعش» ويجب علينا جميعاً أن نحاربها ونحن سننصر في نهاية المطاف».

ووصف الوزير الأميركي روسيا بأنها «خطر كبير جداً»، وأضاف: «علينا أن نصدى لأفعال روسيا، انطلاقاً من مصالحنا الوطنية، ونظراً إلى وجود خلفاء بارزين لنا في هذا الجزء من العالم، ولدنيا التزامات مهمة بهذا الصدد في إطار الناتو».

وتابع تعليقاً على الأزمة في أوكرانيا أن «الروس يسبون في اتجاه خاطئ»، باعتبار أن هذا الاتجاه يجرهم إلى مواجهة مع دول أخرى، مضيفاً «ازداد هذان الخطران أبعداً، وعلينا مواجهتهما، على حد سواء».

وفي مقابلة خص بها مجلة «فورين أفيرز»، أوضح كارتر أن «البنطاغون» ينطلق من ضرورة ردع القوات الروسية، ويعمل على توجيه حلف «الناتو» للقيام بالمهمة نفسها.

وأردف قائلاً: «توجه إلى أسئلة كثيرة عما إذا كنت على علم بما هو تفكير (الرئيس الروسي) بوتين. وفي الواقع إننا جميعاً نعرف ذلك، لأنه يتحدث علناً عما يفكر به... إنه يأسف لتفكك الاتحاد السوفياتي، ويريد أن يكون هناك احترام لعظمة روسيا، وأن يكون

## النمسا ترجّح أن يكون معظم الضحايا في الشاحنة من المهاجرين السوريين

غير شرعية لتهرب اللاجئين ربما يكونوا موجودين في رومانيا.

وأشارت تقارير إعلامية إلى أن سائق الشاحنة كان مواطناً رومانياً، إلا أن السلطات الهنغارية نفت ذلك، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء النمساوية.

من جهة أخرى، أعلنت حكومة سلوفاكيا أن إحدى الشركات في البلاد باعت الشاحنة لشركة هونغارية وصاحبها هونغاري، بينما أشارت تقارير أخرى إلى أن مواطناً أوكرانياً يدير هذه الشركة الهونغارية منذ أيار الماضي.

وصرح رئيس الشرطة المحلية هانس بيتر دوسكوزيل بأن هناك مؤشرات كثيرة تبين أن حالات الوفاة وقعت على الأرجح قبل يوم ونصف أو يومين، مضيفاً أن مؤشرات عدة توحي بأن المهاجرين قضاوا قبل عبور الشاحنة الحدود.

وكانت صحيفة «Die Presse» قد ذكرت أن ما يدعم هذه الترحيحات في التحقيقات الأولية هي المقارنة بين الظروف الجوية مع ملابس الحوادث، حيث نقلت عن دوسكوزيل قوله إنه وفقاً للتحقيقات انطلقت الشاحنة في صباح الأربعاء الباكر من العاصمة الهونغارية بودابست ووصلت الحدود النمساوية ليلة الأربعاء على الخميس، حيث تدل المؤشرات إلى أن من كان بداخلها قد فارقوا الحياة قبل عبور الحدود.



لروسيا صوت في العالم، كما أنه يريد ألا يمثل جيран روسيا خطراً عليها».

ووصف كارتر النهج الأميركي تجاه سياسة روسيا بأنه «قوي ومتزن»، وتابع: «إنه قوي... أننا نستثمر في تعزيز القدرات العسكرية المتخصصة لردع القوات الروسية. إننا لم نضطر للإقدام على ذلك على مدى 25 سنة، لكننا نقوم بذلك في الوقت الراهن. كما إننا نساعد الناتو في توجيه انتباهه إلى مهمة ردع روسيا، وذلك بعد أن كان الحلف مركزاً لمدة 15 سنة على أفغانستان. كما أننا نساعد بعض المجتمعات خارج الناتو، مثل أوكرانيا في تعزيز منعها للنفوذ الروسي».

وأضاف أن واشنطن تحاول في الوقت نفسه أن تتعاون مع روسيا في المجالات التي يرى الأميركيون أن مصالحهم